واقع الشمول المالي وتحدياته–الأردن والجزائر نموذجا–

The Reality of Financial Inclusion and its Challenges - Jordan and Algeria as an example

د. بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة*

المركز الجامعي: عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–mohstrategie@gmail.com

المركز الجامعي: عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة– Hassinahassina640@yahoo.com

المركز الجامعي: عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–**karimabouguerra96@gmail.com**

الاستلام: 05 /2020/04 القبول: 24 /2020/06 النشر: 2020/06/30

ملخص:

هدفت الدراسة إلي تقديم أهم المفاهيم حول الشمول المالي أهمته وسبل تعزيزه، والتعرف علي أهم مؤشراته، ومن ثم التطرق إلي واقع الشمول المالي في الجزائر والأردن واهم التحديات في الدولتين، حيث توصلت الدراسة إلي أن الشمول المالي يقدم خدمات ومنتجات مالية متطورة، كما يلعب دورا هاما في تعبئة المدخرات وتطوير النظام المالي في الدول المتقدمة عامة والنامية خاصة، ولكن بالرغم من قوة القطاع المصرفي المالي في الأردن وتطوره إلا أن هناك ما يزيد عن 70% من المواطنين المؤهلين في الأردن لا يتعاملون مع المؤسسات المالية بالرغم من وجود بنية تحتية ممتازة تمكن المواطن والبنوك من التنقل والوصول إلى يعظهم البعض سواء من خلال الفروع التقليدية أو من خلال الفروع الالكترونية، أما بالنسبة للجزائر فان ملكية الحسابات لدي المؤسسات المالية الرسمية تحسنت إلي مستوي مقبول لكن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية لا تزال منخفضة جدا.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ،الخدمات المالية، المؤسسات المالية، الجزائر، الأردن .

رموز JEL: M2، M12.

Abstract

The aim of the study was to present the most important concepts about financial inclusion, its importance and the different ways to enhance it, as well as to identify the most important indicators, taking the example of the reality of financial inclusion in Algeria and Jordan and the most important challenges in the two countries.The study concluded that financial inclusion provides advanced financial services and products, and also plays an important role In mobilizing savings and developing the financial system in the developed countries in general and the developing ones in particular. Despite the strength and development of the financial banking sector in Jordan, there are over 70% of the eligible citizens in Jordan who do not deal with financial institutions despite the existence of an excellent infrastructure that enables citizens and Banks of movement and access to each others, either through traditional branches or through electronic branches. As for Algeria, the ownership of the accounts at the formal financial institutions have improved to an acceptable level, but borrowing from financial institutions is still very low.

Key words: financial inclusion, financial services, financial institutions, Algeria, Jordan.

(JEL) Classification : M2 ،M12.

*المؤلف المراسل: **بوقرة كريمة:** karimabouguerra96@gmail.com

مقدمة:

في السنوات الأخيرة الماضية اكتسب مفهوم النمو الشامل والمستدام اهتماماً كبيراً، فهو يعكس قدرة الأفراد والوحدات الاقتصادية بمختلف فئاتها، في الوصول واستخدام كافة الخدمات المالية والمبتكرة والمتنوعة بالجودة المطلوبة بسهولة وبأسعار تنافسية منخفضة مع حماية حقوقهم ومساعدتهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بكفاءة وفاعلية، فقد حظيت أبعاده وتأثيراته في الآونة الأخيرة وبشكل خاص بعد الأزمة العالمية الأخيرة، باهتمام واسع من قبل البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، ومجموعة البنك الدولي بدور كبير وفعال في تطوير وجمع البيانات الخاصة به، ومحاولة استخدام وابتكار أفضل الطرق لتحسين مستوياته، منطلقين من أهميته الكبيرة في تغذية قنوات استخدام ورفع معدلات النمو الاقتصادي فضلا عن مساهمته في تحقيق مستويات مرتفعة من الاستقرار المالي، كما يسمح الشمول المالي بمنح الفرصة إلى جميع الأفراد والمؤسسات للولوج إلى الخدمات المالية التي لها دور في أداء الأسواق والاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، رغم هذا نجد هناك تباينات بارزة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال الخدمات المالية، أن نسبة البالغين الذين يملكون حسابا مصرفيا لدى مؤسسات مالية رسمية في الدول المتقدمة، يزيد عن الضعف بالنسبة للدول النامية.

1.1. الإشكالية البحثية:

سعت دول العامل العربي إلي تسهل الوصول لكافة شرائح مواطنيها بتقديم خدماتها المالية واستخدامها على الوجه الصحي من بينها دولتي الجزائر والأردن، فا في سياق التعرف على واقع وجهود الدولتين نطرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما هو واقع الشمول المالي لدولتي الجزائر والأردن باعتباره آلية هامة من آليات الاندماج في الاقتصاد العالمي؟

2.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا جوهريا والمتمثل في الشمول المالي، والذي له دور محوري في تعزيز الاستقرار المالي والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه وإتاحة النظام المالي الرسمي بالإضافة إلي حماية حقوقهم ماليا.

3.1. أهداف الدراسة:

من أهم النقاط التي تدعوا لدراسة الموضوع نذكر على سبيل الذكر لا الحصر:

- إلقاء الضوء على المفاهيم المختلفة بالشمول المالي وأهدافه؛
- التأكيد على أهمية الشمول المالي ومساهمته في دعم الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين المصارف المالية؛
- دراسة مؤشرات الشمول المالي ومعرفة اثأر ضعفه لمعالجته؛
- آليات توسيع قاعدة الشمول المالي؛
- الوقوف على واقع الشمول المالي في دولتي الجزائر والأردن ومعرفة أهم التحديات التي تواجه كل من الدولتين.

2. الإطار النظري للشمول المالي

حظي موضوع الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من قبل صانعي القرار في مختلف دول العالم، فقد حرصت سلطة النقد والمعاهد المصرفية والبنوك على ترسيخ مبادئه في مختلف المجتمعات. فالشمول المالي ليس مسؤولية الجهاز المصرفي فقط وإنما يتطلب جهات ومؤسسات متعددة داخل الدولة، من أجل وضع استراتيجيات عامة على مستوى الاقتصاد ككل.

1.2. تطور مصطلح الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي أول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وصرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية. وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي أول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.

حيث ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب اللازمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح. ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. (عبد الله، 2016، صفحة 15).

2.2. ماهية الشمول المالي

الشمول المالي مصطلح فرض نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عموما والمصرفية بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة، ومن بين أهم التعاريف نذكر:

- **التعريف الأول:** الشمول المالي حسب منظمة **(OECD)** والشبكة الدولية للتثقيف المالي **INFE** يعرف بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلي مجموعه واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة التي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".
- **التعريف الثاني:** هو عملية إدراج مالي لضمان الحصول علي منتجات وخدمات مالية مناسبة للفئات الضعيفة، مثل الشرائح الضعيفة في المجتمع والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة شفافة ونزيهة، بواسطة المؤسسات المؤثرة في السوق. (داغي، 2017، صفحة 28).
- **التعريف الثالث:** الشمول المالي هو "إتاحة و استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وإفراده وبالأخص تلك المهشمة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التامين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة". (مجلس محافظي المصارف المركزية، 2015، صفحة 3).

مما سبق فالشمول المالي: "هو قياس مدي إتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة، ومقياس مدى استخدامها واستغلالها المتمثلة في جانب الطلب من جهة أخري، وبالتالي هو توسيع فرص الوصول إلي الخدمات المالية من خلا تطوير العرض والطلب".

3.2 أهمية وأهداف الشمول المالي

أصبح الشمول المالي هدفا رئيسيا رئيسا لدى العديد من الدول إلي جانب الاستقرار النقدي حيث تعددت أهميته وأهدافه نذكر البعض منها: (عجور حنين، 2017، صفحة 15).

- **يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول، بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. ذلك أن النظام المالي الذي إلي يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته علي تحقيق الاستقرار.
- **تعزيز وصول كافة الأفراد في المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية:** لغرض تعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- **يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

4.2 آليات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي

إن توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول ترتكز على أساسين اثنين هما: أولهما توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية، وثانيهما تعزيز وزيادة استخدام الأفراد حساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها. وقد قدمت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية عددا من المبادرات والمقترحات التي قد تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي وأهمها نذكر: (بختة و عقون، 2018، صفحة 6).

- إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية.
- تحويل المدفوعات النقدية إلي مدفوعات من خلال حساب.
- حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط.
- وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي.
- استمرار تطو ير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة.
- تحسين وصول المنشات الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل.

- زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي، وإبراز دور النظام المصرفي الإسلامي.
- تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجمع البيانات بطريقة منهجية موحدة.

3. مؤشرات الشمول المالي

قام التحالف الدولي للاشتمال المالي ALF بالعمل على إعداد رابطة عمل تجمع البيانات للشمول المالي للعمل على وضع أبعاد ومعايير لقياس الشمول المالي، أهمها:

1.3 الوصول للخدمة المالية (Access dimension)

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية وتتطلب تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة القرب من نقاط الخدمات المصرفية ،حيث يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المصرفية. (عجور و ياسر، 2019، صفحة 5).

2.3 استخدام الخدمات المالية (usage dimension)": يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي ،تحديد مدى مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية من خلال:

- نسبة البالغين الدين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
- نسبة البالغين الدين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
- عدد حملة سياسة التامين 1000 من البالغين؛
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- نسبة البالغين الدين يتلقون تحويلات محلية أو دولية؛
- نسبة الشركات المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية؛
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

3.3 جودة الخدمات المقدمة(Quality): تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته ومن اجل ضمان هدا البعد الذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، ويوجد العديد من العوامل

التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات،وعي المستهلك،الكفالة المالية ،فعالية آلية التعويض،شفافية المنافسة. (شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 110).

4.3 ضعف الاشتمال المالي:

يترتب على ضعف الاشتمال المالي عدة أثار يمكن إيجازها فيما يلي :

- **الفقر والبطالة:** إن تحقيق الاشتمال المالي له ارتباط وثيق بالدخل فكلما كان الدخل مرتفع كانت نسبة الشمول المالي مرتفعة ويؤدي ذلك إلى انخفاض الفقر وهذا يؤدي إلى حرمان المجتمع من طاقته الإنتاجية وهذا يؤدي إلى ما يعرف بحلقات الفر المفرغة (مؤتمر الامم المتحدة، 2014، صفحة 58)، والتي نلخصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): حلقات الفقر المفرغة

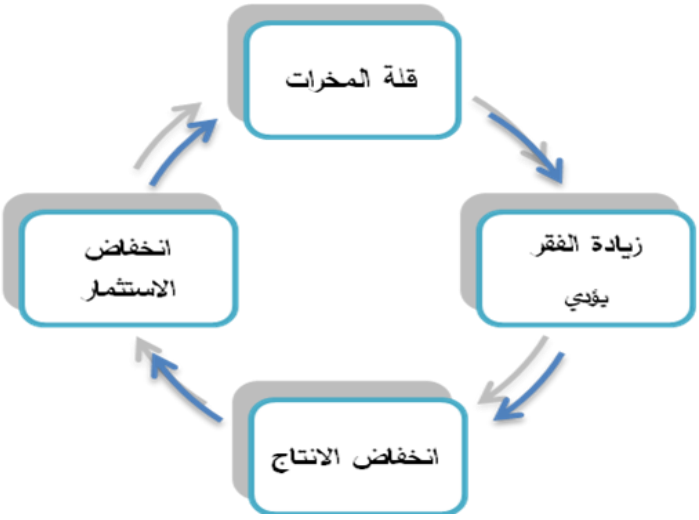

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة

- **التفاوت وعدم المساواة:** يعد التفاوت في الدخل والثروات والتوزيع الغير عادل من الأدوات التي تعمل على إضعاف الشمول المالي.
- **التضخم:** يؤثر التضخم على ضعف الاشتمال المالي حيث يعمل على التآكل الخفي للقدرة الشرائية للأصول النقدية حيث أن الدول التي يحدث فيها التضخم تلزم رفع الاحتياطي الإلزامي وهدا يؤدي إلى تقليل نسبة الأموال تحت تصرف البنوك لإغراض التمويل وهدا ما يقلل من نسبة الاشتمال المالي. (شبرا، صفحة 27).

- **الاكتناز:** حيث إن هناك علاقة عكسية بين الاكتناز والاشتمال المالي فتجميع الأموال واكتنازها يعمل على أبعاد الإفراد الدين لا يستطيعون تحمل التكلفة التمويلية ولا تتوفر لديهم ضمانات كافية وبالتالي عدم قدرتهم على استخدام الخدمة المالية وبالتالي لا تتحقق أبعاد الشمول المالي. (فلاح، 2008).

5.3 أدوات معالجة ضعف الاشتمال المالي: تسعى اغلب الدول إلى تبني استراتيجيات مختلفة لرفع الاشتمال المال وتتمثل أساسا في:

- **تمويل المشاريع الصغيرة:** ودلك من خلال تقديم التمويل إلى الفئات الفقيرة ،حيث إن هناك علاقة طردية بين المشاريع الصغيرة ونسبة الاشتمال المالي؛ (جردات محمود، 2008، صفحة 22).
- **التثقيف المالي:** حيث تعد الثقافة المالية من الأدوات التي تحقق الاشتمال المالي حيث يقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم؛
- **حماية المستهلك:** ذلك من خلال النظر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايته ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات الغير عادلة. (شنبي وبن لخضر، 2018، صفحة 111).

4. واقع الشمول المالي في الجزائر والأردن

حسب صندوق النقد العربي أن الدول العربية باستثناء دول الخليج هي الأكثر حرمانا من الخدمات والمنتجات المالية علي مستوى العالم، حيث عرفت تأخر كبيرا في مجال أنظمتها المصرفية، إلا أن هناك دول عربية مثل الجزائر والأردن بدلت جهود كبيرة لمحاولة تعزيز وتبني الشمول المالي في أنظمتها المصرفية المالية.

1.4. تحليل وضعية الجزائر فيما يخص الشمول المالي :

الجزائر وفقا لمؤشر الشمول المالي تتمركز ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع، وفيما يخص النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر لسنوات 2014،2011،2017 فهي تظهر في الجدول والشكل الموالين:

الجدول رقم01: النسب المئوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر

السنوات	2011	2014	1017
ملكية حساب في مؤسسات مالية رسمية	%33	%50	%43
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية	%1	%2	%3
استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور	-	%16	%8
دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية	-	-	%8
ملكية بطاقة الائتمان المصرفي	%1	%6	%3
الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء	%25	%13	%19
ادخار الأموال خلال السنة الماضي	-	%45	39%
استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية	-	%89	%66

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي: بن موسة محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي(GLOBAL HINDEX)خلال الفترة(2011-2017)، مع التركيز علي الجزائر، revue des Reformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale،العدد3،.الجزائر،2019، ص13

يمثل الجدول أعلاه النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي خلال السنوات(2011، 2014، 2017)، كما تشير المعطيات إلي أن مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية علي غرار البنوك ومؤسسات البريد مستوى جيد، حيث بلغ 33% سنة 2011، و50% سنة 2014، فيما كان 43%، سنة2017، بينما لا تزال نسبة الاقتراض في مؤسسة المالية في الجزائر منخفضة جدا حيث لم تتعد 3% سنة 2017، أما فيما يخص استخدام حساب مؤسسة مالية الرسمي لتلقي الأجور هو في مستوي عالي قدر ب 16% سنة 2014 مقارنة بسنة2017، أين تراجع إلي 8%، كما أن هناك تطور شديد في دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمي ملكية بطاقة الائتمان، حيث تم دفع 8% فواتيرهم عن طريق المؤسسات المالية، في حين سجلت نسبة امتلاك بطاقة ائتمان سنة 2017، ما يقارب 3 % وهي لم تطور كثيرا حيث كانت شبه منعدمة 1% سنة 2011.

الشكل رقم 02 : النسبة المالية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر

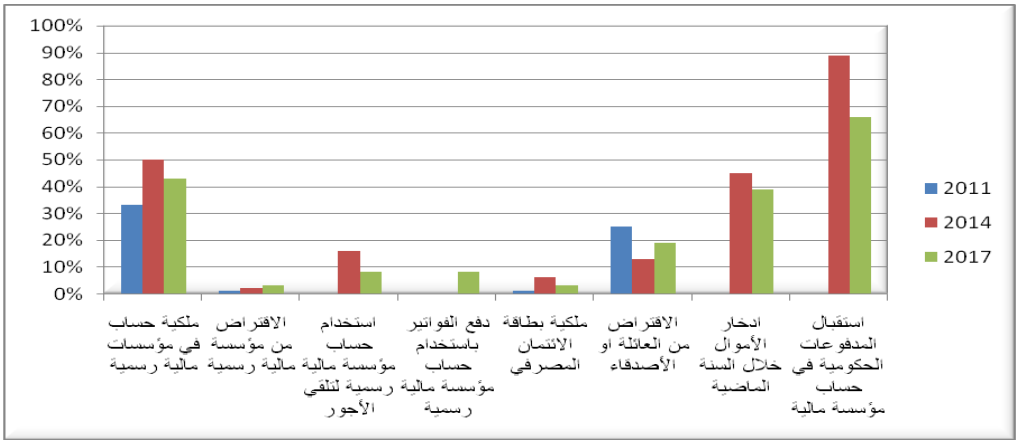

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي: معطيات الجدول رقم(01)

حيث أشار البنك المركزي الدولي أن الشمول المالي لعام 2017 عرف زيادة نسبية ممن يملكون حسابات من مؤسسات مالية رسمية من الذكور علي نسبتهم من النساء في الجزائر، حيث بلغت 56% بالنسبة للذكور، في مقابل 29% بالنسبة للإناث من البالغين كما يشير أيضا إلي زيادة نسبة المقترضين الذكور علي نسبة المقترضين النساء، حيث بلغت 4% للذكور مقابل 2% للإناث، أي أن هناك فجوة واسعة بين الإناث والذكور بلغت 7% عالميا في ملكية الحساب المصرفية و7% في الاقتراض من المؤسسات الرسمية بسبب صعوبة وصول النساء إلي القنوات المالية الرسمية أكثر من الرجال، مما يدل علي نقص الأدوات المالية التي تشجع علي التمويل الشامل في الحصول علي الائتمان بصفة متساوية بين فئات المجتمع. كما تعود أسباب الملكية أو عدم الملكية في الحسابات المالية في المؤسسات الرسمية في الجزائر إلي عدم امتلاك الأموال أو مصدرها، بالإضافة إلي امتلاك احد الأفراد لحساب في مؤسسة مالية بودائع 21%، كذلك عدم الثقة في المؤسسات المالية بنسبة 15%.

2.4 تحديات الشمول المالي في الجزائر :

يعد القطاع المصرفي المالي من الأنشطة الاقتصادية تأثرا بمظاهر العولمة وبالأخص الشمول المالي الذي له علاقة وطيدة بالجهاز المصرفي،أين كانت له انعكاسات سلبية خلال ظهور المالية العالمية 2008، واتضحت أثاره علي الدول النامية من بينها الجزائر نذكر البعض منها: (ميسم، 2012، صفحة 505).

- إن من تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات علي قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر؛

- ارتفاع في فاتورة الواردات يرجع إلي زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية التي كانت من مظاهرها ارتفاع في أسعار المواد الزراعية ب 4.1% ..الخ؛
- تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار وكذا انخفاض مدا خيل الصادرات فان الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات مما يؤدي إلي استنزاف الموارد سيما علي التوازنات المالية وعلي السياسة المالية المنتهجة؛
- معدل النمو في 2009 قدر ب 2.2%، وهو مستوي غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ البرامج المسطرة، لهذا واجهت المشاريع الجزائرية عدة صعوبات.

رغم بعض الصعوبات التي تم ذكرها إلي أن الاقتصاد الجزائري لم يتأثر بطريقة مباشرة بل بطريقة غير مباشرة مما وجب اتخاذ قرارات والتي تعتبر احد إفرازات الشمول المالي نذكر منها:

- مصادر إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد علي القطاع الفلاحي والسياحي والخدمات؛
- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛
- ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وانتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة؛
- ضرورة تأهيل الاقتصاد الجزائري عن طريق التعاون العربي خاصة في مجال الاستثمار.

3.4. تحليل وضعية الأردن في ما يخص الشمول المالي:

لقد اهتم البنك المركزي الأردني بموضوع الشمول المالي فعمل على إنشاء الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي والتي أطلقها سنة2017 والتي تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية وحماية المستهلك في المجتمع الأردني ويمكن توضيح بعض النسب والمؤشرات من خلال:

- **مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية للأفراد البالغين ونسبة الشمول المالي في الأردن**

الجدول رقم02: مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية للأفراد البالغين في الأردن

السنوات	المجموع	الذكور	الإناث	مجموع نسبة الاشتمال المالي بعد تبني الإستراتيجية
2011	%25.5	33.7%	%17.4	–
2014	%24.6	%33.3	%15.5	–
2017	–	–	–	%33,1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي: البنك العالمي 2014،2011

الشكل رقم03: مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية للأفراد البالغين في الأردن

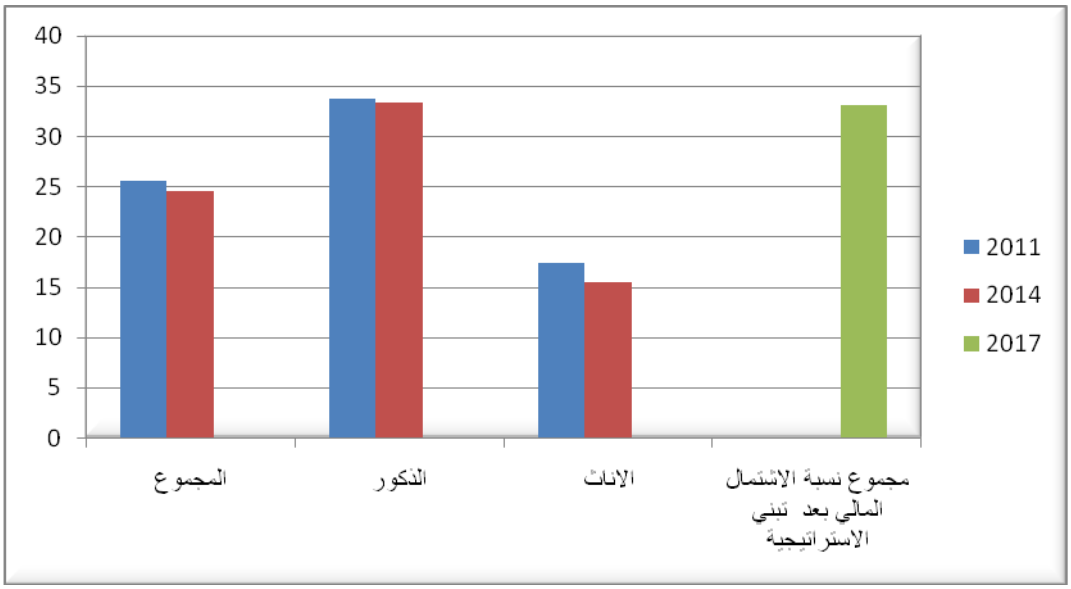

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي: معطيات الجدول 02

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه: أن إجمالي امتلاك الحسابات المصرفية لدى المؤسسات المالية الرسمية في السنوات 2014،2011 منخفضة حيث كانت نسبة الذكور هي النسبة الأكبر ،إلا أنها ارتفعت سنة 2017 بعد تبني الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي حيث ظهر تقدم وأضخ في إعداد الحسابات المصرفية.

- **مؤشر الوصول إلى الخدمة المالية الرسمية:** حيث يقيس هدا المؤشر إمكانية الأفراد البالغين من سن (24،15) ومن 25 فأكثرهم قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية ويتم قياسها بعدد الفروع نسبة إلى عدد

الأشخاص،حيث كانت في سنة 2011 لكل مئة ألف شخص يقابله 14.7فرع وجهاز صراف وفي عام 2014 ارتفعت لتصل 19.1وبلغت سنة 2017 نسبة 19.2 وهذا ما يشير إلا أن بعد الوصول إلى الخدمة المالية تشهد تحسن ملحوظ حيث ارتفعت النسبة من 14 فرع تقريبا لكل شخص في العام 2011الى 19 فرع تقريبا لكل 100 شخص في العام 2018 مما يشير الى التحسن في مستوى الوصول إلى الخدمة.

- **مؤشر الاقتراض من المؤسسات الرسمية في الأردن:** يقيس هذا المؤشر نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية، حيث بلغت نسبة المقترضين من كل 1000 شخص بالغ من الذكور في 2014نسبة 16.7، وسنة 2017 ما نسبته 20.4، أما نسبة النساء اللواتي اقترضن من المؤسسات المالية الرسمية بلغت سنة 2014 ما نسبته 2.8 وارتفعت سنة 2017الى 4.4.

4.4. تحديات الشمول المالي في الأردن: إن الخطوات التي قام بها البنك المركزي الأردني في مجال الشمول المالي هي خطوات رائدة ومحترفة تعكس رؤية محترفة من خلال فهم السوق وقدرات المؤسسات العاملين فيها من المهم معرفة التحديات التي تواجه الجهود والمبادرة المرتبطة بالشمول المالي في الأردن ،ومن بين التحديات التي تواجهها الأردن في مجال الشمول المالي: (ساموبل، 2018)

- **قلة المتعاملين من المؤسسات المالية** : بالرغم من قوة القطاع المصرفي المالي في الأردن وتطوره هناك ما يزيد عن 70% من المواطنين المؤهلين في الأردن لا يتعاملون مع المؤسسات المالية بالرغم من وجود بنية تحتية ممتازة تمكن المواطن والبنوك من التنقل والوصول إلى يعظهم البعض سواء من خلال الفروع التقليدية أو من خلال الفروع الالكترونية .
- **شركات التمويل متناهية الصغر التي تقبل الودائع:**يفتقر النظام عنصر مهم وهو السماح لوجود شركات تمويل متناهية الصغر تقبل الودائع ضمن أسس ومحددات وشروط للسيطرة على المخاطر بالإضافة إلى تحديات القيمة المضافة من هده الشركات للمتعاملين في القطاع مثل تقليل كلفة الاقتراض ،من المهم على المدى الطويل والمتوسط تفعيل قبول الودائع متناهية الصغر كونها المحرك الرئيسي في توسيع قاعدة المشاركين في الشمول المالي.
- **بناء المعرفة والثقافة المالية للعملاء:**من التحديات التي يجب الوقوف عندها والعمل على تجاوزها وبناء المعرفة والثقافة المالية هي مفهوم جديد بجب أن نعمل على بنائه في البيت والمدرسة والجامعة ،وللأسف

المدارس والجامعات لا تهتم بهذا المفهوم و حتى خريجو البرامج والدراسات المصرفية لا يعرفون مبادئ التخطيط الشخصي والثقافة المالية والاستثمار ولذلك المالية تتكرر يوما بعد يوم.

- **ضعف واضح في مستوى العاملين: من المهم بناء قدرات الشركة نفسها من خلال تزويدها بالأنظمة** التمويلية وأنظمة التحليل الائتماني وإدارة المخاطر وغيرها من الأنظمة والبرامج التي ستمكن الشركات من العمل في بيئة أمنة تنافسية.

5. الخاتمة:

الشمول المالي هو مدي إمكانية الأفراد والمؤسسات علي اختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية في الحصول علي ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشي مع قدراتهم، مما يؤدي إلي دمجهم في القطاع المالي الرسمي والاستفادة من مواردهم المالية وإفادتهم في نفس الوقت، حيث يعتبر بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا ما ركزت عليه مجموعة البنك الدولي، فقد تستخدم الخدمات المالية المختلفة في أعمال تجارية هامة وفي الاستثمارات المالية المختلفة في شتى المجالات لمواجهة الأزمات المالية، إلا أن الدول العربية لا تزال بعيدة نوعا ما عن تحقيق مستويات اعلي للشمول المالي خاصة الجزائر نتيجة جملة من المعوقات بين السلطات الرسمية والأفراد.

1.5. النتائج:

من أهم النتائج المتوصل إليها في ما يخص واقع الشمول المالي في الجزائر والأردن:

- للشمول المالي مجموعة من المزايا علي الاقتصاد والمجتمع والنظام المالي بالأخص، لذا فإعداد إستراتيجية لتحقيقه مهم للغاية؛
- ينعكس الشمول المالي ايجابيا علي كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدول؛
- هناك مجموعة من المعوقات تواجه دولتي الجزائر والأردن لتجسيد الشمول المالي في أنظمتها المالية؛
- مشاكل عدم ثقة في المؤسسات المالية في الجزائر أدى إلي تراجع التعامل معها؛
- ضعف مستوي التثقيف المالي في البلدان النامية مقارنة البلدان المتقدمة مما انعكس سلبا علي معدلات الشمول المالي للبلدين؛
- اتساع الفجوة بين الذكور والإناث في مجال ملكية الحسابات المالية الرسمية في المؤسسات المالية في الجزائر، حيث نجد أن نسبة الذكور أكثر امتلاك للحسابات المالية.

2.5. التوصيات:

توجد عوائق كبيرة جدا لتعزيز الشمول المالي في دولتي الجزائر والأردن، وللتغلب علي هذه المعوقات ندرج مجموعة من التوصيات:

- ضرورة تدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي خاصة ما يتعلق بالبنية المالية التحتية لتدعيم الانتشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية ونظم وسائل الدفع والتسوية؛
- دعم التثقيف المالي ونشر الوعي المالي من خلال دمج الثقافة المالية، وإشراك القطاع الخاص إلي جانب القطاع العام وأهمية التعاون بينهما لتعزيز الشمول المالي؛
- تحسين مناخ الأعمال في دولتي الجزائر والأردن من خلال إدخال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في بيئة الأعمال؛
- العدالة والشفافية المالية في تقديم الخدمات لتعزيز الثقة في النظام المالي المصرفي؛
- ابتكار أدوات حديثة ذات تكلفة منخفضة لإيصال الخدمات المصرفية إلي كافة فئات المجتمع؛ في الدول العربية، ولاسيما فئة الدخل المحدود والنساء والشباب الذي يساهمون في تحقيق الشمول المالي؛
- تخفيف القيود والإجراءات القانونية في العمليات المصرفية التي تعد من العوائق الكبيرة التي تقف أمام تحقيق الشمول المالي؛
- اتحاد المصارف العربية في زيادة الجهود في تشجيع الابتكار والإبداع وفي تصميم منتجات مالية تتلاءم مع احتياجات الأفراد، وان تلعب المصارف العربية دور اشمل وأعمق في خدمة المنتجات العربية، وابتكار أدوات وخدمات مالية تواكب احتياجات الفقراء والنساء والشرائح المستبعدة.

6. المراجع:

1. الصغير ميسم. (2012). الشمولية المالية واثرها علي اقتصاديات الدول النامية(دراسة حالة الجزائر). *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية*، 505.

2. الطاهر بختة، و عبد الله عقون. (2018). *الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول – تجارب بعض البلدان العربية*. خميس مليانة: الملتقى الوطني الأول حول الشمول المالي في الجزائر الية لدعم التنمية المستدامة.

3. بهناز علي القرة داغي. (2017). الشمول المالي: دولة قطر نموذجا. *مجلة الادارة والقيادة الاسلامية – هيئة العالمية للتسويق الاسلامي بلندن–*، مج2 (1).

4. حسن شفيع فلاح. (8 6, 2008). *مفهوم الربا والاكتناز / وجهة نظر اقتصادية لعلة تحريمهما في الشريعة الاسلامية*. تاريخ الاسترداد 3 4, 2020، من http://www.alnoor.se/article.asp?id=25688 : متوفرة علي الموقع

5. حنين بدر عجور، و عبد طه الشرفا ياسر. (2019). ور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء– دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة. *Global Journal of Economics and Business*، 5.

6. سمير عبد الله. (2016). *الشمول المالي في فلسطين*. فلسطين: معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس.

7. صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، تعزيز الشمول في جمهورية مصر العربية. *مجلة البحوث في المالية والمحاسبة*، 110.

8. علي عبد الحميد جردات محمود. (2008). *وسائل تمويل المشاريع الصغيرة من منظور الاقتصاد الاسلامي، اطروحة دكتوراه*. الاردن: جامعة اليمروك.

9. للتجارة والتنمية مؤتمر الامم المتحدة. (2014). تاثير امكانية الوصول للخدمات المالية التمكين الاقتصادي للنساء والشباب. جنيف.

10. مجلس محافظي المصارف المركزية, ومؤسسات النقد العربي مجلس محافظي المصارف المركزية. (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية: صندوق النقد العربي.

11. محمد بدر عجور حنين. (2017). دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية (دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في غزة). *مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في ادارة الاعمال*، 15. كلية التجارة، غزة: الجامعة الاسلامية.

12. محمد عمر شبرا. *نحو نظام عادل : دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الاسلام، ترجمة محمد سكر*. عمان، الاردن: دار النشر والتوزيع.

13. منى ساميول. (3 9, 2018). *تحديات الشمول المالي في الاردن*. تاريخ الاسترداد 29 3, 2020، من العلاقة بين التكنولوجياالمالية والشمول المالي: متوفرة على الرابطالتالي:
https://www.vapulus.com/ar/?fbclid=IwAR1H2sB4_OQIfP1zFobZMQPjMCBjjTgjOG9Sn6_nFat09km6nE0Vf41rIS0